الزميل دليل قسوس يقدم الزملاء ، ميشيل النمري ، صالح قلاب ، هاني الحوراني

ندوة

أزمة الحريات الديمقراطية في الاردن

الحضور يشددون على اطلاق سراح حمدي مطر وتيسير الزبري وعشرات المعتقلين

في سياق نشاطاتها السياسية والاعلامية ، اقامت « لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الاردن » ندوة جماهيرية حول « ازمة الحريات في الاردن » ، تحدث فيها ميشيل النمري رئيس اللجان والصحفي الاردني صالح قلاب عضو الامانة للجان والكاتب المعروف هاني الحوراني .

قدم المحاضرون عضوالامانة العامة للجان دليل قسوس الذي تحدث في مستهل الندوة عن ازمة الحريات الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام وفي الاردن على وجه التحديد .

كان اول المتحدثين في الندوة الزميل صالح قلاب الذي تناولت كلمته نضال الشعب الاردني منذ الربع الاول من هذا القرن ، حيث شهد الاردن تاسيس الامارة ، وشهد اثر ذلك عددا من الانتفاضات الشعبية والمؤتمرات الوطنية ، التي ساهمت في تاسيس الدرات النضالي الوطني للشعب الاردني في وجه الاستعمار البريطاني والكيان القمعي الهاشمي الوليد . وقد اشار الزميل قلاب كذلك الامر الى طبيعة الاحزاب السياسية التي تشكلت في تلك المرحلة ، حتى قيام حكومة السيد سليمان النابلسي الوطنية ، التي قام الملك حسين بالانقلاب عليها مجكما قبضته الفردية القمعية من جديد .

الاخوان المسلمون ، ناشطون

كما تطرق الزميل صالح قلاب الى النشاط المتزايد الذي تشهده الساحة الاردنية الان لحزب الاخوان المسلمين مترافقا مع مد ديني رجعي يرعاه النظام الاردني .

وقال الزميل قلاب «ان جماعة الاخوان المسلمين هم الحزب السياسي الوحيد المصرح له بالعمل العلني ، وان انتعاش التيار الديني الرجعي ممثلا بهذا الحزب يعود الى القمع الشرس الذي تواجهه الحركة الوطنية في الاردن من قبل النظام ، حيث يزج برموزها ومناضليها في اقبية المخابرات والسجون المركزية الاردنية . ويشكل غياب الحريات الديمقراطية بابسط اشكالها مناخا مناسبا لانتعاش القوى الاكثر رجعية والافكار المتخلفة والتي نجد في اعلام النظام ومؤسساته الرعاية الكافية » .

تصاعد الخط الوطني في الاردن

وتحدث الزميل هاني حوراني حول النضال الذي تخوضه سائر قطاعات الشعب الاردني وعلى راسها الطبقة العاملة من اجل انتزاع حرياتها الديمقراطية وحقها في التنظيم الشعبي المستقل .

واشار الزميل هاني الحوراني الى تصاعد الخط الوطني والديمقراطي بين صفوف الجماهير الشعبية وتصاعد نطاق مطالبتها بالحريات السياسية وعلمها بدور سياسي مباشر .

واكد على ان افتضاح مازق الرهان السياسي للطبقة الحاكمة على الامبريالية من اجل ابرام تسوية تصفوية تلبي مطامحها الالحاقية . كما ان استمرار الرهان على الامبريالية بعرض البلاد ، فضلا عن القضية الفلسطينية ، لاخطار مباشرة .

وابرز ان هذا الفشل السياسي والمخاطر الناجمة عن ثبات النظام على نهج الولاء للامبريالية ، والازمات الاقتصادية الناجمة عن سياسة الطبقة الحاكمة قد ادت الى اتساع نطاق الاستياء والاحتجاج على استمرار الحكم الدكتاتوري المطلق وغياب السلطة التشريعية النيابية وسلب القضاء استقلاله وصلاحياته وبانت مختلف القطاعات بما فيها البرجوازية الليبرالية تعبر عن الحاجة الى احداث تغيير جوهري في اسلوب الحكم ومؤسساته .

واضاف ايضا :

فشل اسلوب النظام القائم على التحايل على المطالب الديمقراطية والسياسية من خلال تشكيل « المجلس الاستشاري » والحديث عن قيام حزب او احزاب سياسية مختلفة لصرف الانتباه عن المطالب الديمقراطية الحقيقية . وانتهى الى القول بان تحديد الامانة العامة لتجمع القوى الشعبية ، واعتقال بعض اعضائها وقمع القوى الوطنية والتقدمية هو بحل ولن يحل دون تصاعد المطالبة بالحريات الديمقراطية والسياسية.ان المطالب التي رفعتها نقابات مهنية مثال ناصع على هذا التصاعد .

واستعرض هاني حوراني اهم النضالات التي تخوضها جماهير الاردن من اجل حرياتها المهنية والنقابية ومن اجل تنظيماتها المستقلة .

وقال : ان الطبقة العاملة باتت في طليعة الطبقات المناضلة من اجل حرياتها ولا سيما النقابية منها ، فهي نطالب بقانون عمل جديد يعترف لكافة الفئات بحق التنظيم والنشاط النقابي ولا سيما للعمال الزراعيين وعمال ومستخدمي الدولة والمؤسسات العامة .

وفي هذا الصدد قاوم العمال عبر نقاباتهم المحاولات الرسمية الرامية لحرمان المزيد من القطاعات من حقها في التنظيم النقابي كمستخدمي « مؤسسة عالية » .

واضاف : ان العمال يطالبون بوقف التدخلات الرسمية في شؤون النقابات وصيانة استقلالها وباطلاق حرية الاحزاب والمعارضة والمساومة الجماعية التي تقيد بالقوانين والتدخلات الرسمية .

قمع الصحافة والصحفيين

اما الزميل ميشيل النمري رئيس اللجان، فقد تحدث عن وضع الصحافة الاردنية والقيود المفروضة على حرية الصحافة واصدار الصحف . وقال النمري :

في شهر ايار عام ١٩٧٣ دار ، في مجلس الاعيان، نقاش حاد ، حول مشروع قانون المطبوعات والنشر الذي تقدمت به الحكومة (السلطة التنفيذية) الى مجلس الامة . وكان قد سبق مناقشته في مجلس الاعيان نقاش مماثل في مجلس النواب ، لم يكن اقل حرارة مما دار في مجلس الاعيان . ولم يقتصر النقاش حول مشروع القانون — موضع الحديث — على مجلس الامة فحسب ، بل كان ، ايضا ، موضعحديث قطاعات واسعة من ابناء الشعب الاردني ، لاسيما في الاوساط المهتمة بقضايا الصحافة والفكروالثقافة، وفي الاوساط السياسية المهتمة بقضايا الحريات الديمقراطية .

ولفت انتباهي ، وانا استمع وقائع جلسات مجلسي النواب والاعيان المخصصة لنقاش قانون المطبوعات والنشر كما نشرت في الجريدة الرسمية ، ذلك التناقض بين النتائج التي اسفر عنها التصويت على القانون ، وبين الخطب النارية التي القاها بعض اعضاء المجلسين ضد هذا القانون ، باعتباره ينتقص من الحريات الصحافية . بل اكثر من ذلك ، فان بعض الذين ساهموا في النقاش بمداخلات اعربوا فيها عن معارضتهم لمشروع القانون ، ما لبثوا ، عند التصويت ، ان صوتوا الى جانب المشروع : مما يؤكد تعرضهم لضغوط من قبل السلطة ، لحملهم على الموافقة على المشروع ، بنصه ، وكما تقدمت به الحكومة دون اي تعديل .

وبعد أن استعرض النمري قوانين المطبوعات والنشر المعمول بها في الاردن وبين تخلفهذهالقوانين ورجعيتها ، انتقل الى الحديث عن كيفية تطبيق هذه القوانين عمليا على الصحافة الاردنية ، حيث قال :

والسؤال الان كيف تمارس هذه القوانين ؟

سنعرض هنا بعض الوقائع التي من شانها أن تلقي بعض الضوء على وضع الصحافة في الاردن ، وهي وقائع تمكنت من الاطلاع على بعضها من خلال تجربتي في الحقل الصحفي في الاردن . وهي تقتصر على الفترة التي اعتبت القضاء على الوجود العاني للمقاومة في الاردن .

● في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ تم تعطيل صحيفة « الصباح » لمدة عام ، في كل مرة . وفي عام ١٩٧٥ الغت الحكومة امتياز هذه الصحيفة .

● في عام ١٩٧٣ خضعت الصحافة للرقابةالمباشرة. حيث كان « الرقباء » يداومون في مراكز تحريرالصحف، ويطلعون على جميع المواد (اخبار ، مقالات ، صور، كاريكاتور ... الخ) ويشطبون ما يشطبون ، وما يسمح بانزاله فيالصحيفة يجبان يكون ممهورابخاتم الرقيب .

● في عام ١٩٧٥ اقدمت حكومة زيد الرفاعي على سحب امتياز ثلاث صحف ، دفعة واحدة (الصباح ، عمان المساء . الحوادث) . دون تقديم اي تفسير .

● وفي نهاية عام ١٩٧٥ داهم رجال البوليس والمخابرات العامة، مبنى صحيفة الاخبار اليومية. واعتقلوا جميع العاملين فيها ، من محررين وعمال مطابع ، واجبروهم على توقيع تعهدات بعدم العودة الى مركز الصحيفة .

حضر رجال الامن والمخابرات بملابس مدنية، واستعملوا سيارات خاصة تحمل ارقاما كويتية . ولم يكن قد صدر ، بعد ، اي قرار عن الحكومة بتعطيل هذه الصحيفة . وفي اليوم الثاني لهذا الحادثاصدرت الحكومة قرارا بسحب امتياز الصحيفة ، دون الاعلان عن الاسباب .

●وفي اليوم الثاني لاغلاقهذه الصحيفة قام رجال المخابرات العامة بمداهمة مقر نقابة الصحفيين الاردنيين ، حيث كانت تجتمع فيهـا مجموعة من الصحفيين : للتباحث بشان اغـلاق الصحيفة ، وبالشكل المهين الذي تم فيه مداهمة مقرها . واثناء مداهمة مقر النقابة ، اعتقل رجال المخابرات الاديب والصحفي سالم النحاس ، وكاتب هذا المقـال . وسالم النحاس معتقل ، الان ، في مبنى المخابرات العامة .

وفي تلك الحملة ، ايضا ، دوهم منزل رئيس تحرير صحيفة الاخبار ، كما اعتقل الزميل فهـد الريماوي .

● وفي ١٩٧٧/٩/٢١ اصدرت الحكـومة قرارا بسحب امتياز صحيفة الشعب ، دون الاعلان عـن الاسباب، وصحيفةالشعب هياول صحيفة فيالاردن تصدر عن شركة مساهمة ، معظم المساهمين فيها من محرري الصحيفة نفسها .

● ولم تنج الصحف الاكثر قربا من النظام (الراي، والدستور) من قرارات التوقيف التعسفية لفترات محدودة . على سبيل المثال عطلت صحيفة الراي عن الصدور : لمدة اربعة ايام : بسبب نشرها خبرا عن احتمال اقرار الحكومة لغلاء معيشة . الحـكومة اعتبرت هذا القرار بمثابة تحريض على المطـالبة بغلاء معيشة للعاملين في القطاع العام !

● اخبار العائلة المالكة ، والجيش والشرطة ، والحكومة يجب ان تاتي عن طريق رسمية . اي عبر وكالة الانباء الاردنية ، الخاضعة لوزارة الإعلام .

● بين حين واخر تصدر دائرة المطبوعات والنشر تعليمات بسلسلة من المحرمات (ممنـوع مهاجمة السياسة الاميركية ... ممنـوع مهاجمة المانيـا الاتحادية ... الخ) ..

● مساء كل يوم يتصل مدير دائرة المطبوعات والنشر ، او وزير الإعلام ، برؤساء تحرير الصحف، فارضا عليهم كتابة افتتاحيات للصحـف على نحـو محدد (تعليق على خطاب الملك ...) اشـادة بالموازنة العامـة ... اشادة بالعلاقات مـع السعودية ... الخ) !

● جميع اسماء العاملين في الصحف يجب أن ترسل للمخابرات العامة ، التي تضع ، بين الحين والاخر ، « فيتو » على بعض الاسماء . ولا يملك اصحاب الصحف الا أن يخترعوا المبررات والحجج لطرد الاشخاص المعنيين من صحفهم ، ورزقهم على السمـاء !

● ومن حين لاخر ، تقدم المخابرات العامة كتفا شفويا بالاشخاص غير المرغوب في نشر اسمائهم في الصحف الاردنية لسبب او لاخر ! .

● نشر اي بيان علني عن نقابة شرعية ، او هيئة اجتماعية في الاردن يتطلب موافقة مسبقة من قبـل وزارة الاعلام ، وبالتالي المخابرات العامة .

● كذلك فان نشر اي معلومات عن اي تحـرك شعبي او نقابي ، مهما كان طابعه، يتطلب موافقة رسمية مسبقة .

● ليس هناك في الصحافة الاردنية ما يمكن ان نسميه بالسبق الصحفي ، على صعيد الاخبار المحلية. فجميع القضايا والمسائل التي تتعلق بالدولة ، يرهن نشرها بينها عبر وكالة الانباء الاردنية .

● .وقد عطلت احدى الصحف الاردنية لايـام محدودة : لانها نشرت مقتطفات لحديث ادلى به الملك لاحدى الصحف الاجنبية ، قبل ان تبثه وكالة الانباء الاردنية .

مطالبة باطلاق سراح حمدي مطر وتيسير الزبري

فـي نهاية الندوة تحدث عدد من الحضور الذين اكدوا على تشديد المطالبة بحريـات المناضلين السياسيين حمدي مطر وتيسير الزبري واسامة شنار وعشرات النقابيين والمثقفين والطلبة الذين يرزحون في اقبية المخابرات والسجون الاردنية . كما اكد عدد اخر من الحضور على ان قضية الحريات جزء رئيسي وحاسم في مجابهة سياسة الاستسـلام ومؤامرات « كمب ديفيد » .

واكد احد الحضور على المطالبة باطلاق الحريات الديمقراطية في كافة الاقطار العربية والكـشف عن اضطهاد وقمع القوى التقدمية والديمقراطية والعداء للشيوعية التي تصب في خدمة معسكر القـوى الامبريالية — الصهيونية — الرجعية . ■

تـبرعـات

٩٦٦٦ دولار من حفلة لجنة فلسطين الديمقراطية في نيويورك
٢٤٠ دولارا قيمة ٦ اشتراكات « هدف » كراكاس — فنزويلا